

التحقيق في نفي التّحريف عن القرآن الشريف

(231) يقتضي الطعن في القرآن الذي نقل بالتواتر ، ويقتضي صحّة القرآن الذي لم ينقل بالتواتر ، وفتح هذين البابين يطرق الشكّ في كل القرآن ، وأنّه باطل " (1) . وقال النيسابوري : " روي عن عثمان وعائشة أنّهما قالا : إنّ في المصحف لحناً وستقيمه العرب بألسنتها ، ولا يخفى ركافة هذا القول ، لأنّ هذا المصحف منقول بالتواتر عن رسول الله ﷺ - (صلى الله عليه وآله وسلّم) - فكيف يمكن ثبوت اللحن فيه ؟! " (2) . وقال ابن كثير في (... حتى تستأنسوا ...) بعد نقل قول ابن عباس : " وهذا غريب جدّاً " عن ابن عباس (3) . وقال الخازن في (... والمقيمين ...) : " اختلف العلماء في وجه نصبه ، فحكي عن عائشة وأبان بن عثمان : أنّهما غلطتا من الكتاب ، ينبغي أن تكتب : والمقيمون الصلاة . وقال عثمان بن عفّان : إنّ في المصحف لحناً ستقيمه العرب بألسنتهم ، ف قيل له : أفلا تغيّره ؟! فقال : دعوه ، فإنّهم لا يحلّ حراماً ولا يحرم حلالاً . وذهب عامة الصحابة وسائر العلماء من بعدهم إلى أنّ لفظ صحيح ليس فيه خطأ من كاتب ولا غيره . واجيب عمّا روي عن عثمان بن عفّان وعن عائشة وأبان بن عثمان : بأنّ هذا بعيداً جدّاً ، لأنّ الذين جمعوا القرآن هم أهل اللغة والفصاحة والقُدوة على ذلك ، فكيف يتركون في كتاب الله لحناً يصلحه غيرهم ، فلا ينبغي أن ينسب هذا لهم ، قال ابن الأنباري : ما روي عن عثمان لا يصحّ لأنّه غير متصل ، ومحال أن يؤخّر _____ (1) التفسير الكبير 23 : 196 . (2) تفسير النيسابوري 6 | 23 هامش الطبري . (3) تفسير ابن كثير 3 : 280 .